CD/PV.119
31 March 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة التاسعة عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد غ . هردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

GE.81-61057

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :	السيد ف • ل • اسرائيليان السيد ل • أ • نوموف السيد ل • س • موشكوف السيد ف • ف • لوشتشين السيد ى • ف • كوستينكو
اثيوبيا :	السيد ت • تيريفي السيد ف • يوهانس
الأرجنتين :	السيد ف • خيمينس دافيلا الآنسة ن • فريرى بيناباد الآنسة ن • ناسيمبيني
استراليا :	السيد ر • ستيل السيد ت • فندلي السيدة شيرلي فريمان
المانيا (جمهورية — الاتحادية) :	السيد غ • بفايفر السيد ن • كيلنغلر السيد هـ • مولر السيد ف • رور السيد ى • بفيشكي
اندونيسيا :	السيد س • داروسمان السيد ا • دمانبك السيد هاريومتارام السيد ف • قاسم السيد ج • هادى السيد كاربونو
ايران :	السيد م • دابيرى السيد ج • أميرى
ايطاليا :	السيد ف • ك • دى مونتيزيمولو السيد ب • كابراس السيد ا • دى جيوفاني السيد ل • سالازار
باكستان :	السيد م • أحمد السيد م • أكرم

البرازيل :	السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا :	السيد أ • أونكيلينكس
	السيد ج • م • نوارفاليس
	السيد دى بيشوب
بلغاريا :	السيد ا • سوتيروف
	السيد ر • ديانوف
	السيدة ف • سوتيزوف
بورما :	يو ساو لينغ
	يو نوى وين
	يو ثان هتون
بولندا :	السيد ب • سويكا
	السيد ى • سياووفيتش
	السيد ت • سترويواس
بيرو :	السيد ف • فالديفييسو
تشيكوسلوفاكيا :	السيد ب • لوكيش
	السيد أ • سيما
	السيد ى • بيروتشيك
	السيد ل • ستافينوها
	السيد ج • فرانيك
	السيد ج • مورافيك
الجزائر :	السيد م • مدكور
	السيد أ • أبا
	السيد م • محاطي
الجمهورية الديمقراطية الالمانية :	السيد غ • هردر
	السيد ك • هـ • لوليس
	السيد هـ • ثيليكي
	السيد م • كاولفوس
	السيد ب • بونتيش
رومانيا :	السيد م • ماليتا
	السيد ت • ميليسكانو
	السيد أ • ساسوف

زائيـــر :	السيد ب • أ • نزنغيا
	السيد ل • ب • نداغا
سري لانكا :	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكارا
السويد :	السيد ك • ليدغارد
	السيد ل • نوربرغ
	السيد س • اريكسون
	السيد ى • لوندين
	الآنسة غ • بو
الصـــين :	السيد يوبي وان
	السيد يو مينغ يا
	السيد يانغ مينغ ليانغ
	السيد لي وى من
فرنســا :	السيد ف • دى لاغورس
	السيد جسبر
	السيد م • كوتور
فنزويـــلا :	السيد أ • ر • تايلاردات
	السيد هـ • ارتياغا
	السيد و • أ • اغويلار
كنـــدا :	السيد ج • سكينر
	السيد م • س • هامبلين
كوبـــا :	السيد ل • سولا فيلا
	السيد س • باسوس
كينيـــا :	السيد س • شيتيمي
	السيد ج • مونيو
مصـــر :	السيد م • ن • فهمي
المغرب :	السيد م • الشرايبي
المكسيك :	السيد أ • غارثيا روبليس
	السيدة س • غونساليس اى رينيرو
المملكة المتحدة :	السيد د • م • سامرهيس
	السيدة ج • أ • ليتك
منغوليـــا :	السيد د • اردمبيلغ
	السيد ل • بيارت
	السيد س • و • بولد

نيجيريا :	السيد أ • أديني‌جي
	السيد ت • اغوى — ايرونزى
الهند :	السيد أ • ب • فينكاتسواران
	السيد ش • ساران
هنغاريا :	السيد اى كوميفش
	السيد أ • لاكاتوش
هولندا :	السيد ر• هـ• فاين
	السيد هـ • فاغنماكرز
	السيد أ • خ • ب • أومس
الولايات المتحدة الامريكية :	السيد ف • ديسيمون
	السيد ك • كريتنبرجر
	السيد ج • أ • ميسكل
	السيد م • سانتشس
	السيد س • بيرسي
اليابان :	السيد ى • أوكاوا
	السيد ر • ايشي
	السيد ك • شيمادا
	السيد ك • أودا
يوغوسلافيا :	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام :	السيد ر • جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح :	السيد ف • بيراساتيغوى

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٩ للجنة نزع السلاح •

في البداية ، اسمحوا لي أن أعرب لوفد الولايات المتحدة الامريكية عن مشاعرى وكذلك بالتأكيد مشاعر أعضاء اللجنة فيما يتصل بمحاولة اغتيال الرئيس ريغان • ونتمنى للرئيس شفاء عاجلا، وأرجو من وفد الولايات المتحدة ان ينقل تمنياتنا الى حكومته •

وتواصل اللجنة اليوم نظرها في البند ٤ من جدول أعمالها ، المعنون " الأسلحة الكيميائية " •

وقبل أن أعطي الكلمة الى السفير أردمبيلغ ، أود أن أنتهز الفرصة لتهنئته وتهنئة الاتحاد السوفياتي على نجاح أول رحلة فضاء لمواطن من منغوليا • فقد علمت ان الفريق السوفياتي — المنغولي عاد الى الأرض بنجاح أمس •

السفير أردمبيلغ (منغوليا) (ترجمة عن الروسية) : الرفيق الرئيس ، ان وفد جمهورية منغوليا الشعبية يود أن يشارك مشاركة تامة فيما وجهه عدد كبير من أعضاء اللجنة اليكم من الاشادة بأنشطتكم وكلمات الامتنان المخلصة لكم •

وقد قامت اللجنة ، برئاستكم التي تتسم بالكفاءة والاقدام ، بجهود كبيرة خلال شهر آذار/ مارس لايجاد حلول مقبولة لدى الجميع للقضايا ذات الأولوية في جدول أعمالها •

ويسعدني بصفة خاصة أن ألاحظ أن قدرا كبيرا من الفضل في هذا يرجع اليكم ، أنتم ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي تربطها بمنغوليا وشائج دائمة من الصداقة الأخوية والتعاون الوثيق الواسع النطاق •

الرفيق الرئيس ، اسمحوا لي ان اعرب لكم باسم وفد منغوليا عن خالص شكرنا لما وجهتموه الينا من كلمات الترحيب والتهنئة الودية بمناسبة رحلة الفضاء المشتركة للفريق المنغولي — السوفياتي لوحدة البحث العلمي المدارية " ساليوت — ٦ " سايوز — ت — ٤ " — " سايوز — ٣٩ " في نطاق برنامج البحث الطويل الاجل " انتركوزموس " •

ان شعب منغوليا ، جنبا الى جنب مع شعوب الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية ومع اصدقائه في الخارج ، يعيش الآن أيام فرح وفخر كبيرين •

وقد عاد الفريق السوفياتي — المنغولي أمس الى الأرض بسلام • وقد اضطلع على مدى أسبوع ببرنامج بحث علمي واسع ذى أهمية هائلة ، بصفة خاصة ، للاقتصاد الوطني لمنغوليا •

وثمة مغزى في أن هذا الحدث ذا الأهمية التاريخية تم قبيل الذكرى العشرين للرحلة الاسطورية التي قام بها يورى غاغارين وقبيل المؤتمر الثامن عشر للحزب الثورى الشعبي المنغولي والذكرى الستين المجيدة لاقامة سلطة الشعب على أرض منغوليا القديمة • وهو يظهر بصورة مقنعة الانجازات الكبيرة لبلدان الجماعة الاشتراكية في غزو الفضاء لصالح السلم والتقدم ولخير كافة شعوب كوكبنا •

ونلاحظ بارتياح عميق ان النتائج العظيمة لرحلة الفضاء السوفياتية — المنغولية الأولى لن تضيف صفحة مضيئة الى تاريخ الصداقة المنغولية — السوفياتية والتعاون الشامل بين البلدين

فحسب بل وستقدم أيضا مساهمة قيمة الى قضية استخدام الفضاء في الأغراض السلمية لخير البشرية كافة •

وأود أن أشير في بياني اليوم الى مسألة حظر الاسلحة الكيميائية ، التي بدأت اللجنة في بحثها في الاسبوع الماضي •

ان جمهورية منغوليا الشعبية ممن يؤيدون بصورة متسقة تحقيق تدابير عملية في مجال الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية • وقد أيدت دائما ولا تزال تؤيد التدمير التام للقاعدة المادية اللازمة لشن الحرب الكيميائية والحظر الفعال لجميع أنواع الاسلحة الكيميائية والقضاء على المخزونات من أسلحة التدمير الشامل هذه •

وقد يكون من الجدير بالذكر أن وفد منغوليا اشترك في عام ١٩٧٢ مع وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ورومانيا وهنغاريا في تقديم مشروع اتفاقية بشأن الحظر الكامل للاسلحة الكيميائية (CCD/361) الى اللجنة • وموقفنا لا غموض فيه ، وهو واضح وذو هدف محدد •

وقد قررت لجنة نزع السلاح في بداية دورتها لعام ١٩٨١ ، واضعة في الاعتبار القرار ٣٥/١٤٤ باء الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، اعادة انشاء الفريق العامل المخصص بغية مواصلة البحث الشامل لجوهر المشاكل المتضمنة في تلك المسألة واكمال المفاوضات في أبكر وقت ممكن بشأن حظر الاسلحة الكيميائية •

وقد تحقق في العام الماضي قدر من التقدم في الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية. بيد أننا نشير الى أنه لم يتم النظر بصورة متعمقة في كافة المسائل نظرا لضيق الوقت • وفي المرحلة الحالية ، فان الفريق العامل ، الذى شرع بالفعل في مواصلة أعماله ، حدد لنفسه هدف السعي لتحقيق نتائج محددة • وبين عدد كبير من المتكلمين ، عن حق ، انه ينبغي على الفريق الاضطلاع ببحث اكثر تفصيلا للمسائل التي يظهر ان هناك الى حد ما تقاربا عاما في الآراء بشأنها • وينطبق هذا في المقام الأول على نطاق الحظر •

وخلال بحث تلك المسألة ، اشتركت وفود الاتحاد السوفياتي وبولندا ومنغوليا في تقديم الوثيقة CD/CW/WP.11 ، التي تبين نهجنا فيما يتعلق بمسألة نطاق الحظر ، الى الفريق العامل • وأود أن أشير الى ان وفد منغوليا أظهر في ورقة العمل CD/123 الطابع غير المقبول للاقتراح الذى قدمته بعض الوفود بادراج حظر استخدام الاسلحة الكيميائية في الاتفاقية • واسمحوا لي بأن أقول في ذلك الصدد ان رأينا لم يتغير فاستخدام الاسلحة الكيميائية محظور بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، ومن ثم فان من شأن ادراج نفس الحظر في صك دولي آخر أن يؤدى الى الاضرار بالاتفاقات القائمة والى تنقيحها وأن يلحق ضررا بالمعاهدات ذات الحجية التي تمثل قواعد هامة في القانون الدولي •

كما ان الاقتراح بتوسيع نطاق حظر الاسلحة الكيميائية ليشمل التخطيط والتنظيم والتدريب فيما يتعلق باستخدام أسلحة التدمير الشامل هذه غير مقبول لدينا • وقد بين وفد منغوليا مرارا آراءه المؤيدة لموقفه في الفريق العامل ، وعلى الاخص في ورقة العمل CD/CW/WP.11 • ونرى

أن هذا الاقتراح لا يعوق الحظر " الشامل " للاسلحة الكيميائية فحسب بل ويجعل المفاوضات أكثر تعقيدا الى حد كبير ويخلق صعوبات أخرى جديدة في وضع اتفاقية مناسبة •

أما فيما يتعلق بمسألة ما ينبغي حظره والتعاريف الاساسية التي ينبغي وضعها وادراجها في نص الاتفاقية ، فان وفد منغوليا يؤيد تماما الفكرة القائلة انه ينبغي للاتفاقية حظر أشياء مثل عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية والسوابق والاسلحة الكيميائية والمعدات أو المنظومات ووسائل أو منشآت الانتاج • وفيما يتعلق بصياغة تعاريف محددة ، فاننا نرى ان التعاريف التي اتفق عليها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بمصطلحات أساسية مثل الاسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية الفتاكة الفائقة السمية والمواد الكيميائية الضارة وما الى ذلك تفيد الى حد كبير في هذا الشأن •

ونرى بصفة عامة أن المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية في اطار اللجنة ينبغي أن تنسجم مع الاحكام العامة التي وضعها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والتي وردت في تقريرهما المشترك المؤرخ في ٧ تموز/ يوليه ١٩٨٠ • وينبغي ان تيسر الجهود المتعددة الاطراف والمضطلع بها في اللجنة استئناف ومواصلة المفاوضات الثنائية في ذلك الميدان •

واسمحوا لي الآن أن أبدي بعض الملاحظات بشأن مسألة تعزيز ضمانات الامن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

ان موقف منغوليا بشأن هذه القضية ينعكس في الوثيقة CD/23 التي اشتركت في اعدادها مجموعة من البلدان الاشتراكية ، والتي يعرف اعضاء اللجنة محتوياتها جيدا • وعليه ، فسوف أقتصر في كلامي على تذكير اللجنة بالفكرة الاساسية لذلك الاقتراح • ان من رأينا ان الطريقة الاكثر فعالية لتعزيز ضمانات الامن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية هي وضع وثيقة دولية مناسبة ذات طابع ملزم قانونا •

وحسبما تعلمون ، فان قرار الجمعية العامة ١٥٤/٣٥ ، الذي كانت منغوليا من ضمن مقدمي مشروعه الاصليين ، يطلب الى الدول المشتركة في المحادثات المتعلقة بمسألة توفير ضمانات للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أن تبذل جهودا بغية وضع وعقد اتفاقية دولية في هذا الشأن على وجه السرعة •

وبدون الدخول في تفاصيل المناقشات التي جرت في الماضي والمستمرة في المرحلة الحالية من أعمال اللجنة ، فاننا نود ، في جملة أمور ، ان نذكر أنه يجرى حاليا في الفريق العامل المخصص الذي أنشأته اللجنة بذل جهود لتعيين العناصر المشتركة الواردة في الاعلانات الاحادية التي أصدرتها الدول الحائزة للاسلحة النووية بغية الوصول في النهاية الى صيغة مشتركة يمكن أن توفر الاساس لترتيبات دولية بشأن ما يسمى الضمانات السلبية •

ونلاحظ في ذلك الصدد النهج البناء للوفد السوفياتي الذي بين مؤخرا في هذا المحفل انه على استعداد لاظهار المرونة واتخاذ خطوة محددة صوب التقريب بين مختلف المواقف ، شريطة ان يقوم شركاؤه في التفاوض ولا سيما شركاؤه من الدول الحائزة للاسلحة النووية • باتخاذ مثل هذه الخطوات أيضا •

ويرى وفد منغوليا ، شأنه شأن كثير من الوفود الاخرى ، أن بوسع لجنة نزع السلاح أن تواصل دراسة الاقتراح المتعلق بامكانية ان يعمد مجلس الامن ، بناء على توصية من الجمعية

العامة ، الى النظر في مسألة خطوات محددة لتوفير ضمانات للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها ضدها •

وينبغي ان أضيف ان هذا ، بوصفه ترتيبا مؤقتا ، لا ينبغي ان يحل محل الجهود اللازمة للوصول الى اتفاق بشأن نهج مشترك مقبول لدى الجميع ، يمكن ان ينعكس في وثيقة دولية ذات طابع ملزم •

ونرى انه من المفيد في هذا الصدد أن يقوم الفريق العامل المخصص ببذل جهود لتعيين العناصر المشتركة أو المتشابهة في نهوج الدول بصفة عامة ازاء تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

وان قرار الجمعية العامة الذى أشرت اليه يطلب ايضا الى كل الدول الحائزة للاسلحة النووية اصدار اعلانات رسمية ، ذات مضامين متماثلة ، بشأن عدم استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي لا توجد مثل هذه الاسلحة في اراضيها • وذلك كخطوة اولى نحو ابرام هذه الاتفاقية الدولية • كما يوصي القرار مجلس الامن أن يقوم بدراسة ما قد تصدره الدول النووية من اعلانات بصدد تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، وأن يتخذ قرارا مناسبا يقضي باعتماد هذه الاعلانات اذا اتضح انها متفقة كلها مع الهدف المذكور أعلاه •

وأود أن أذكر اللجنة أنه في التصويت على هذا القرار في مجموعه في اللجنة الاولى للجمعية العامة ، صوتت الولايات المتحدة الامريكية ضده وامتنعت فرنسا والمملكة المتحدة وحلفاؤهما عن التصويت ولم تشترك الصين في التصويت على الاطلاق •

ولا يمكن فيما يبدو لنا تحقيق نتائج ايجابية في هذه المسألة الهامة الا اذا أظهر جميع المشتركين في المفاوضات ، ولا سيما جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، مايلزم من الارادة السياسية اللازمة والحزم الكافي •

ونرى انه لا يمكن قبول الآراء باختلاف حجم المسؤولية بين الدول النووية ولا قبول أن يكون ثمة اختلاف في النهج ازاءها بوصف احداها كبيرة وأخرى صغيرة استنادا الى قوة ترسانتها النووية • وفي مسألة تعزيز ضمانات الامن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، ينبغي ان تكون هناك مساواة فيما تتحمله جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية من مسؤولية في توفير هذه الضمانات للدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

ولا يمكن لوفد منغوليا ، في هذا الشأن ، ان يتفق مع ممثل دولة حائزة للاسلحة النووية حاول ، في بيان ألقاه مؤخرا في اللجنة ، الاصرار على انه ينبغي لأهم الدول الحائزة للاسلحة النووية ان تتحمل وحدها المسؤولية الاساسية فيما يتعلق بتوفير الضمانات السلبية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

ويتمسك وفد منغوليا بمبدأ أن يكون وضع وتطبيق التدابير المتصلة بالحد من سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى مرتبطا بصورة لا تنفصم عراها بتعزيز الضمانات السياسية والقانونية الدولية لأمن الدول •

ونواصل ايلاء أهمية كبيرة بصورة استثنائية الى مسألة نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية ، المرتبطة بصورة لا تنفصم عراها بحظر استخدام الاسلحة النووية الى الأبد • وأود أن استرعي

الانتباه ، في هذا الصدد ، الى ملاءمة اقتراح الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بوضع وعقد معاهدة عالمية بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية • ويجب ان يقال انه لم يتم الوصول حتى الآن الى حل ايجابي بشأن هذه المبادرة الهامة بسبب الموقف الذى يتخذه الذين لا يرغبون في التخلي عن سياسة القوة وفرض الشروط في العلاقات الدولية •

ويرى وفد منغوليا ان من شأن تنفيذ الاقتراح الذى قدمته الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو بأن تعقد بين جميع الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا معاهدة يتعهد بموجبها كل طرف بألا يكون البادىء باستخدام الاسلحة النووية أو التقليدية على السواء ضد الاطراف الاخرى ، وكذلك اقتراحها بعقد مؤتمر دولي بشأن الانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا ، أن يساعد الى حد كبير في الوصول الى حلول للمشاكل المتصلة بتعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

وينبغي ان نذكر من بين المبادرات البناءة التي تستهدف تعزيز نظام حظر الانتشار النووى وتحقيق حل مقبول عالميا يتصل بصورة مباشرة بتوفير ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، الاقتراح السوفياتي المتعلق بعقد اتفاق بشأن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر •

وأود ، علاوة على ما سلف ذكره ، ان استرعي الانتباه الى قرار الجمعية العامة ٣٣/٩١ واو ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ، والذى يطلب الى جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية الامتناع عن اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر ، ويطلب ايضا الى جميع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية والتي لا توجد في اراضيها اسلحة نووية • الامتناع عن اتخاذ أى خطوات من شأنها أن تؤدى بشكل مباشر أو غير مباشر الى اقامة اسلحة من هذا القبيل في اراضيها •

وأعضاء اللجنة يعرفون جيدا ايضا قرار الجمعية العامة ٣٥/١٥٦ جيم الذى رجى فيه من لجنتنا ان تبدأ ، دون ابطاء في اجراء محادثات بغية وضع اتفاق دولي بشأن هذا الموضوع ، وان تقدم تقريرا عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

وما من ريب في أن عقد اتفاق دولي بشأن عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر سيمثل خطوة هامة صوب تعزيز السلم والأمن الدولي وعلى الاخص صوب تعزيز نظام حظر الانتشار النووى •

وأود أن أبين ، في هذا الصدد ، ان اللجنة لم تضطلع الى الآن ببحث مسألة عدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر • ونرى أن من المفيد أيضا مناقشة الاقتراح المقدم من مجموعة من البلدان الاشتراكية بانشاء فريق عامل مخصص لهذه المسألة في اطار اللجنة •

وندرك جميعا جيدا ان الاسلحة النووية تمثل خطرا بالغا على البشرية جمعاء • وليس هناك تقريبا من ينكر ان تحقيق تدابير حقيقية لنزع السلاح النووى سيكون افضل ضمان لأمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

وهذا هو السبب في أن مهمة الوصول الى اتفاق بشأن انهاء انتاج الاسلحة النووية وتدميرها تأتي في مقدمة المهام في الوقت الحاضر •

ومن المعروف أن البلدان الاشتراكية كانت دائما ولا تزال تؤيد بصورة ثابتة ومتسقة نزع السلاح النووى • وهي التي اضطلعت بالمبادرات المعروفة التي تنعكس في الوثيقة CD/4 بشأن البدء فورا في محادثات للتحضير لمفاوضات حقيقية بشأن نزع السلاح النووى • ويبين في تلك الوثيقة أنه ينبغي اجراء مفاوضات مناسبة تشترك فيها جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية وكذلك عدد معين من الدول غير الحائزة للإسلحة النووية وانه لا يمكن الوصول الى اتفاق بشأن انهاء انتاج الاسلحة النووية وتدميرها الا بشرط ان يكون هناك تقيد دقيق بمبدأ عدم المساس بالمصالح الأمنية للأطراف •

وقد شدد من جديد ممثل الاتحاد السوفياتي ، سعادة السفير ف • اسرائيليان في البيان الذى القاه مؤخرا على أهمية التقيد بهذا المبدأ في مفاوضات نزع السلاح • وبصفة خاصة ، بين بأجلى وضوح موقف الاتحاد السوفياتي بشأن مسألة التعادل القائم حاليا في القوات العسكرية والتوازن العسكرى والاستراتيجي بين دولتين أو بين المجموعتين العسكريتين والسياسيتين الرئيسيتين • وبين ممثل الاتحاد السوفياتي ان "محاولات تشويه محتوى مفهوم المساواة في الأمن والتعادل العسكرى لا تساهم في تقدم قضية نزع السلاح • ومن الواضح ان هناك من يود أن يغلق عينيه عن احدى الحقائق السياسية الرئيسية في عالمنا المعاصر ، ألا وهي وجود كتلتين عسكريتين وسياسيتين متعارضتين ، تتألف احداهما من ثلاث دول حائزة للاسلحة النووية وعدد من الدول الكبيرة البارزة عسكريا • وعلاوة على ذلك هناك أيضا دولة أخرى حائزة للاسلحة النووية تتصرف على نحو متطابق مع هذه الكتلة على المسرح الدولي " •

وأود أن أشدد من جديد على انه ما من سبيل سوى المشاركة البناءة من جانب جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية في المفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، مع التقيد الدقيق بالمبادىء التي تستند اليها هذه المفاوضات ، للوصول الى حل ايجابي لمشكلة العصر الحديث ذات الأهمية الحيوية وهي المشكلة الصعبة المتشابكة المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة عن الروسية) : الزميل الرئيس ، نود أن نخصص بياننا اليوم لمسألة حظر الاسلحة الكيميائية •

لقد حبذ الاتحاد السوفياتي باتساق تجريم وسائل الحرب الكيميائية وتصفيتها ، وسعى جاهدا للوصول هذا الهدف سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو في فترة ما بعد الحرب • وفي آذار / مارس ١٩٧٢ قدم الاتحاد السوفياتي مع بلدان اشتراكية أخرى الى اللجنة مشروع اتفاقية دولية لهذا الغرض • ومنذ بضعة أعوام يجرى الجانب السوفياتي مفاوضات في هذا الشأن مع الولايات المتحدة ، وقد قدمت عن ذلك معلومات تفصيلية لدرجة كافية الى لجنة نزع السلاح في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ • ونحن نشارك بنشاط منذ البداية في المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن حظر الاسلحة الكيميائية في اطار لجنة نزع السلاح ويبدو لنا ان الفريق العامل المخصص لهذه المسألة والتابع للجنة قد حقق قدرا ما من التقدم ، فقد كشفت المناقشات التي دارت في الفريق عن تقارب الآراء بشأن بعض جوانب هذه المشكلة المعقدة ، وان كانت أوجه الخلاف ماتزال أكثر من أوجه التقارب حتى الآن • وبالرغم من هذا فاننا نأمل ان يسود النهج الواقعي في النهاية ، وان تكون الاعمال التي تجرى في الفريق اسهاما مفيدا في عملية وضع الاتفاقية •

ويود الوفد السوفياتي في هذا السياق أن يؤكد اتفاقه في الرأى مع الوفود التي تـرى أن من الضرورى بصفة خاصة اتباع النهج الصحيح تجاه مسألة من أشد المسائل تعقيدا ، وأعني ضمان وفاء الدول الاطراف في المعاهدة المقبلة بالالتزامات التي تعهدت بها •

ومسألة التحقق مسألة هامة ، ومن المعروف جيدا ان العجز عن التوصل الى اتفاق حـول هذه المسألة بالتحديد ، في مجرى المفاوضات الكثيرة التي أجريت بشأن مسائل نزع السلاح خلال فترة ما بعد الحرب ، كان السبب الاساسي لعدم نجاح المفاوضات • فما نواجهه من حـــالات تعمل فيها مسألة التحقق كأداة كبح تعرقل احراز نتائج حقيقية في تواتر متزايد وينطبق هذا بـين ما ينطبق عليه على التدابير التي يمكن ان تحد كثيرا مجال سباق التسلح ، وفي المقام الأول سباق التسلح الكيفي ، وتعكس مساره ، فنتيجة للتضخيم المصطنع لمسائل التحقق يغدو التوصل الـى اتفاقات أكثر صعوبة ان لم نقل مستحيلا • بل لقد بذلت محاولات معينة لاستغلال مسألة التحقق مستفيدة من اتصال التحقق بالعديد من المسائل التقنية والعسكرية المعقدة وغيرها من المسائـل التي يصعب على الرأى العام فهمها ، ومن ثم يمكن ان تعرض في ضوء مؤات للبلد الذى لا يريـد الاتفاق المعني •

ويشعر الوفد السوفياتي بأن من الضرورى أن يطرح بعض الاعتبارات العامة في مسألـة التحقق ، ونود في المقام الاول ان نذكّر ببعض النهج والمفاهيم الأساسية المرتبطة بهذه المسائل والتي قوض بعضها في الماضي امكانية التوصل الى اتفاقات في ميدان نزع السلاح •

ما هي هذه المفاهيم ؟ هناك في المقام الأول المفهوم الذى يمكن أن يعبر عنه بالكلمات التالية: أولا التحقق ثم نزع السلاح ، أى أساسا اقرار التحقق دون نزع السلاح ، وقد دعا شركاؤنا فـي مفاوضات نزع السلاح الى هذا المفهوم بالحاح وبشكل واسع في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات • بل ان بعض المقترحات التي تطرح حتى في يومنا هذا هي الى حد ما صدى لهذا النوع من النهـوج الذى اتضح انه غير سليم ، والذى أدى في الماضي بعدد من مفاوضات نزع السلاح الى طريـق مسـدود •

وقريب من هذا المفهوم النهج الذى يقوم على افتراض ان امكانات التحقق تحدد نطـاق اتفاق ما في ميدان نزع السلاح • وما يقترح هنا هو التحرك من التحقق صوب نزع السلاح وليـس بالعكس مـن الاتفاق على نطاق نزع السلاح صوب المراقبة • ويولى تأكيد خاص لمناقشة التفاصيل التقنية الممكنة لمسائل التحقق مناقشة مستفيضة حتى حين لا تكون المسائل الرئيسية المتعلقـة بنطاق تدبير محدد ما لنزع السلاح قد حددت وحلّت ، وهكذا يوفر مجال للمناورات في المفاوضات• فمسألة ما تعلق على مسألة أخرى ، ومشكلة تقنية ما تثير مشاكل اخرى ، وبدلا من حل المسائـل الرئيسية حلا موضوعيا تغرق المفاوضات في مداولات عقيمة طويلة حول مختلف المسائل التقنية •

ولقد حظي مفهوم " مراقبة التسلح " بانتشار واسع في الغرب • ويلعب هذا المفهـوم دورا معينا في تنفيذ بعض التدابير لكبح سباق التسلح ، غير ان النقيصة الكبرى في هذا المفهـوم هي ان مراقبة التسلح القائم تأخذ مكان التحقق من نزع السلاح • اذ يمكن في ظل هذا المفهـوم أن تصل الأمور الى النقطة التي يمكن عندها ان يفسر استحداث أنواع جديدة من الاسلحة بأنـه عامل ايجابي • كما يتعين ملاحظة انه قد بذلت مرارا محاولات بحجة مراقبة التسلح ، للاضـرار بالمصالح الدفاعية للطرف الآخر •

ونود بوجه خاص أن نتحدث عما يمكن ان يسمى " مفهوم عدم الثقة " الذى كثيرا مانصادفه في لجنة نزع السلاح كذلك • وبموجب هذا المفهوم يعتبر أن كل طرف في اتفاقية ما منتهك محتمل لاحكامها ، وانه سيبذل كل ما هو ممكن لكي يكفل قيام جيرانه بحظر اسلحتهم وتدميرها في حين يحتفظ هو بأسلحته لكي يمكنه ان يستعملها اما في الردع أو في الهجوم المباشر • وعلى أساس هذا النهج يبالغ حاليا بكل طريقة ممكنة في دلالة التحقق الدولي التطفلي ، ويقترح اجراء تفتيشات موقعية دولية شاملة ومنظمة وكلية ، في حين يقلل من شأن فعالية الوسائل الوطنية المعاصرة للتحقق وتهمل •

لنبحث ما يمكن ان يقود اليه مفهوم عدم الثقة هذا ، ضاربين مثلا بمشكلة حظر الاسلحة الكيميائية •

كما نعرف جميعا يتسم الانتاج الكيميائي الصناعي الحديث بنطاقه الهائل • اذ يبلغ عدد منشآته الآن بالفعل آلافا عديدة في بعض البلدان ، كما أننا نشهد ترابطا معقدا للغاية بين الانتاج الكيميائي وفروع الصناعة الاخرى ، وخاصة الهندسة الميكانيكية • ولو انطلقنا في هذه الظروف على اساس مفهوم عدم الثقة ، فلن نصل أبدا الى النقطة التي يمكن أن نكون فيها على ثقة من أنه ما من شكوك قد بقيت بشأن جانب هام أو آخر من جوانب أنشطة الدول الخاصة بالتقيد بكل احكام اتفاقية ما لحظر الاسلحة الكيميائية مهما اتسع نظام التحقق وتعقد ، ومهما بلغ الشمول الذى نسعى الى اضفائه عليه •

ولنأخذ مثالا آخر ، ولقد أشير مرارا خلال المناقشات حول مسائل حظر الاسلحة الكيميائية الى كيماويات مثل غاز الفوسجين وسيانيد الهيدروجين استخدمت لتعبئة الذخائر أثناء الحرب العالمية الأولى • وبالمناسبة فان هذه الكيماويات قد ذكرت أيضا في ورقة العمل التي وزعها الوفد الصيني اليوم • وفي الوقت نفسه فان انتاج هاتين المادتين للاغراض السلمية يقاس حاليا بمئات الآلاف من الاطنان • ولا يبدو ممكنا أو مستصوبا تقييد استخدام الفوسجين وسيانيد الهيدروجين في الاغراض السلمية • حسنا ، هل علينا الآن ان نضع كل انتاج هاتين المادتين تحت المراقبة ؟ أو هل علينا أن نملأ المنشآت بالمئات والآلاف من المفتشين الأجانب ؟ ومرة أخرى يثور نفس السؤال : هل نستطيع اذا ما استرشدنا بمبدأ عدم الثقة أن نتأكد من ان دولة ما مشتبها فيها لا تستخدم هاتين المادتين الكيماويتين لاغراض محظورة ؟

ومثال آخر ، أشار كثير من الوفود عن حق الى ضرورة تدمير الذخائر الكيميائية وانهاء استحداثها وانتاجها • ومن المؤكد أنه ينبغي ان تدرج احكام مناسبة في الاتفاقية القادمة ، لكن من الواضح ايضا انه قد لا توجد في اى مكان في العالم صناعات لصنع الادوات المعدنية هدفها الوحيد هو انتاج ذخائر فارغة لغرض واحد هو انتاج الاسلحة الكيميائية • فماذا يترتب على ذلك ؟ هل سيكون علينا حقا ان نضع تحت المراقبة كل منشآت صنع الأدوات المعدنية •

وبالاضافة الى هذا فان الحاجة الى التحقق من تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائة واضحة ولكن أى نوع من التحقق وفي أى الاشكال ؟ لنفترض مثلا اننا نستطيع عن طريق اجراء تفتيشات موقعية دولية منتظمة بمساعدة جيش بأسره من المفتشين أن نتأكد بدقة كافية من أن الدول قد دمرت حقا المخزونات المعلن عنها من الاسلحة الكيميائية ، ولكن لما كانت هذه التفتيشات ستستند الى مفهوم عدم الثقة ، الى افتراض جنوح الدول الى الغش ، فان علينا ان نكون اكثر اتساقا ونفترض أن

الدول ستحاول ألا تعلن عن كل ما لديها من أسلحة كيميائية • وفي تلك الحالة ، لنا أن نسأل عما نجنيه من مثل هذا التحقق من تدمير المخزونات المعلن عنها •

وهناك أيضا مسألة الكيفية التي يمكن بها مراقبة ما اذا كانت هذه الدولة أو تلك تستحدث الآن أو لا تستحدث أنواعا جديدة من الاسلحة الكيميائية مثل الاسلحة الثنائية أو المتعددة المكونات • تقول آلفا ميردال في كتابها " لعبة نزع السلاح " أن من المستحيل عمليا مراقبة الاسلحة الثنائية لأن مكوناتها ليست بذاتها أسلحة الا بعد ان تمزج • وبالطبع ستخضع الاسلحة الثنائية للحظر ، ولكن كيف سيكون الحظر في هذه الحالة ؟ هل سيكون علينا أن نكفل خضوع كل الانتاج الكيميائي للتحقق في الموقع بما يستلزمه ذلك من عدد لا يحصى من المفتشين ؟ واضح أن الاجابة بالنفي •

وماذا مرة أخرى عن وضع تستعد فيه دولة ما ، هي منتهك محتمل للاتفاقية ، لحرب كيميائية باستخدام الطاقات الانتاجية لحلفائها الذين ليسوا أطرافا في الاتفاقية ، أو تستخدم اراضيهم في أنشطة محظورة بمقتضى الاتفاقية •

يمكن ضرب أمثلة أخرى كثيرة لبيان عدم سلامة " مفهوم عدم الثقة " وما يترتب عليه من مقترحات بشأن التحقق التطفلي •

فما هو اذن موقف الاتحاد السوفياتي من مسألة التحقق ؟ نود أن نؤكد اننا نحبذ المراقبة الدولية الصارمة الفعالة • وقد نصت الاقتراحات الكثيرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح دائما على شكل ما من أشكال التحقق من تنفيذ التدابير التي اقترحناها • ونحن اطراف في اتفاقات تحوى تدابير وطنية ودولية معا للتحقق ، وبعضها يتوخى مزيجا من هذين النوعين من التدابير •

وأود أن أوضح أنه ليس لدينا ما يدعونا للثقة في الآخرين أكثر من ثقة الآخرين فينا • ويؤمن الاتحاد السوفياتي بأن الوظيفة الرئيسية لنظام يضمن الالتزام باتفاقات نزع السلاح — وهو ما يمثل التحقق جزءا لا يتجزأ منه — هو تقديم ضمانات لاطراف هذه الاتفاقات بمراعاة الاطراف الاخرى لها ، وتسهيل حل المسائل المتنازع عليها ، عن طريق استخدام اشكال معينة للتعاون ، مما يكفل تنفيذ الدول الاطراف بنية حسنة الالتزامات التي تعهدت بها ، وبني الثقة فيما بينها • وفي الوقت نفسه ينبغي ان يقوم وضع اشكال محددة للتحقق وغيره من عناصر نظام تأمين الالتزام بالاتفاقيات ذات الصلة على عدد من المبادىء السياسية الهامة لكي تحقق هذه الاتفاقات غرضها النهائي •

ويمكن تلخيص بعض المبادىء الاساسية التي يقوم عليها نهجنا ازاء مسائل التحقق على الوجه التالي : (١) ينبغي ألا يمس اجراء التحقق بأى حال بالحقوق السيادية للدول أو يسمح بتدخل في شؤونها الداخلية ؛ (٢) لا يمكن ان يوجد التحقق دون نزع السلاح بل لا بد أن ينبع من اتفاق محدد واضح على تدابير للحد من التسلح ولنزع السلاح ؛ (٣) ينبغي ان يتناسب نطاق التحقق وأشكاله مع طبيعة ونطاق الالتزامات المحددة المقررة في الاتفاق ذى الصلة المتعلق بالحد من التسلح ونزع السلاح ؛ (٤) لن تتيسر الصياغة التفصيلية لاحكام التحقق الا بعد وضع تفاصيل لاتفاق على نطاق الحظر ؛ (٥) نحن ننطلق من افتراض ان الدول لا تصبح أطرافا في اتفاقية ما لكيما تنتهكها وانما لكي تلتزم بدقة بالالتزامات التي تعهدت بها بموجبها ، وبالتالي ينبغي ألا يقوم التحقق على مبدأ عدم الثقة الكامل فيما بين الدول ، وألا يتخذ شكل الشك الشامل ،

بل أن يكون مجرد حلقة — ربما كانت هامة جدا لكنها تظل مجرد حلقة — في سلسلة تدابير أخرى تكفل الثقة في تقيد جميع الاطراف في الاتفاقية بها ؛ (٦) ينبغي الحد من اشكال التحقق الدولية؛ وأخيرا (٧) فاننا نأخذ في اعتبارنا ايضا ظرفا هاما جدا هو أنه من المستحيل في ظروف التطور الحالي للعلم والتكنولوجيا أن يظل أى انتهاك خطير الى حد ما لاتفاق في مجال نزع السلاح ، بما في ذلك مجال الاسلحة الكيميائية ، لفترة طويلة جدا دون أن يكتشف •

وتوضح الخبرة السابقة ان تسوية مسائل التحقق تتوقف دائما على ما اذا كانت لدى مختلف الاطراف الارادة السياسية لعقد الاتفاق ذى الصلة أم لا • وبالرغم من المصاعب التي يتضمنها حل المشاكل التقنية المعقدة في التحقق فقد اتضح ان من الممكن عقد معاهدات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية واستخدام التفجيرات النووية للاغراض السلمية على سبيل المثال ، وهي معاهدات تحوى احكاما مناسبة تتعلق بالتحقق •

اننا نعارض بحزم وضع تدابير للتحقق بمعزل عن المضامين المحددة لهذا التدبير أو ذاك من التدابير المتعلقة بالحد من التسلح أو بنزع السلاح ، وعن طبيعته ودلالته في اطار أوسع لنزع السلاح ، بمعزل عن امكان وجود قواعد أو اتفاقات دولية أخرى تكفل التقيد بالتدبير المعني ، ودون الموازنة على الوجه المناسب بين خطر عدم الالتزام بالتدبير والآثار السلبية للتدخل الذى لا داعي له في الانشطة السلمية للدول ، وافشاء الأسرار التجارية والتقنية في مجالات صناعية معينة • وبعبارة أخرى فاننا ضد ايلاء الأولوية المطلقة للتحقق وتطبيقه بصورة مبالغ فيها لدرجة سخيفة ، ونحبذ تحققا معقولا متوازنا على النطاق اللازم حقا — لا أكثر ولا أقل •

وليست هذه مجرد وجهة نظرنا وحدنا ، فنتيجة للمناقشات التي دارت في العام الماضي في الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية تم التوصل الى اتفاق على نهج متوازن ازاء مسائل التحقق من التقيد بالالتزامات المترتبة بموجب اتفاقية بشأن حظر مثل هذه الاسلحة • كما تحوى البيانات التي ألقيت في الجلسات العامة للجنة نزع السلاح ، والورقات التي قدمها عدد من الدول عددا لا بأس به من الافكار الشيقة حول هذا الموضوع ، وقد عبرت عنها بوجه خاص وفود البرازيل وهولندا وفرنسا وكندا وبلجيكا وعدد من الوفود الاخرى •

ونحن نؤمن بأنه ينبغي علينا ان نصغي الى صوت كل أولئك الذين يحبذون اعتدالا سليم الاساس في معالجة نطاق التحقق واشكاله وطبيعته واساليبه ، وضمان ان يكون التحقق وسيلة تضمن الالتزام بالاتفاقية وليس هدفا في ذاته •

ويعتزم وفد الاتحاد السوفياتي من جانبه الاسترشاد بهذا النهج بالتحديد ، اذ يدرك انه هو وحده الذى يقود الى النجاح •

السيد أحمد (باكستان) (ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، يود وفد باكستان ابداء عدد قليل من التعليقات فيما يتعلق ببند الاسلحة الكيميائية الذى تبحثه حاليا اللجنة بكامل هيئتها •

ان وفدى يلاحظ مع التقدير اعادة انشاء الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية ويعجب بالجهود النشطة التي بذلها سعادة السفير ليدغارد لتنظيم مداولات الفريق بغية ايجاد حلول للقضايا العديدة التي ينطوى عليها وضع اتفاقية دولية • وقد اوضحت الأمر المناقشات

التي دارت في الفريق العامل المخصص ، بما في ذلك بصورة خاصة الاسهامات التي قدمها الخبراء من مختلف البلدان • ومع ذلك ، فان موقف وفدى مايزال يتمثل في ان أهم المسائل هي التوصل الى قرارات سياسية بشأن القضايا الرئيسية التي ينطوى عليها وضع اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • ولكن لا يمكن التوصل الى هذه القرارات السياسية الا بعد ان يعهد الى الفريق العامل المخصص بمهمة التفاوض حقا على اتفاقية دولية لحظر الاسلحة الكيميائية • ولذلك ، فنحن سعداء بملاحظة بيان رئيس الفريق العامل المخصص الذى يقول فيه انه يلاحظ درجة كافية من التقاء الآراء تمكن الفريق من البدء في مهمة التفاوض على وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية في المستقبل القريب جدا • ونأمل ان تخول الولاية المناسبة للفريق العامل قبل نهاية دورتنا الربيعية •

واني أود التوسع في عرض آراء باكستان بشأن القضايا الرئيسية التي سيكون من الضرورى اتخاذ قرارات سياسية بشأنها أثناء وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية •

وثمة قضية هامة للغاية مايزال يوجد بشأنها اختلاف كبير في الآراء تتعلق بنطاق الاتفاقية المقترحة • ان باكستان تحبذ عقد معاهدة شاملة فعالة ومنصفة من شأنها ان تحظر استحداث وتكديس واقتناء واستخدام الاسلحة الكيميائية وان تستتبع تدمير ما يوجد حاليا من مخزونات الاسلحة الكيميائية ومنشآتها وشبكات اطلاقها تدميرا كاملا •

وان لدى وفود معينة تحفظات فيما يتعلق بادراج حظر استخدام الاسلحة الكيميائية في هذه الاتفاقية • ولا يعتبر وفدى ان ذلك من شأنه ان يضعف بأى صورة فعالية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى ينبغي ان تشكل اتفاقية الاسلحة الكيميائية صكا اساسيا مكملا له • ان اعادة التأكيد هذه على حظر استخدام الاسلحة الكيميائية ضرورية اذا أريد للاتفاقية ان تكون ذات طابع شامل حقا • غير ان وفدى مايزال مرنا فيما يتعلق بالطريقة المحددة التي يمكن ان ينعكس بها حظر استخدام الاسلحة الكيميائية في الاتفاقية • ويمكن ان يدرج ذلك في تعريف نطاقها ، على حدة ، في بروتوكول أو في مرفق ، أو أن يربط بطريقة ما بالاحكام المتصلة بالتحقق من الالتزامات المترتبة بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ •

وفي سعينا الى تحقيق أشمل نطاق لاتفاقية للاسلحة الكيميائية ، أبدينا رد فعل ايجابيا للاقتراح المقدم من السويد أيضا لتحريم " قدرات الحرب الكيميائية " • ولكننا على استعداد للاقتناع بأنه لا يمكن التحقق من أى حظر على هذه الانشطة بطريقة واقعية • وفي الوقت نفسه ، سيرفض وفدى اى نهج جزئي ازاء حظر الاسلحة الكيميائية لأن من شأن ذلك ان يترك الباب مفتوحا لخطر استخدام الاسلحة الكيميائية وان يوجد تمييزا ضد البلدان النامية التي لا تملك حاليا القدرة على انتاج هذه الاسلحة •

وبناء على ذلك ، سنقبل ، في تعريف الحرب الكيميائية ، ادراج جميع انواع الاسلحة الكيميائية التي يمكن استخدام خواصها السامة لاحداث الوفاة أو الاصابة أو الأذى للكائنات البشرية والحيوانات والحياة النباتية كوسيلة لضمان تحقيق اهداف عسكرية أو سياسية • ولا ينبغي فقط ان يشمل الحظر العوامل الكيميائية الفتّاكة وانما ايضا العوامل المشلّة • ويمكن ايضا ان تكون العوامل المشلّة فتّاكة اذا استخدمت في اشكال مركزة أو ضد سكان دون حماية • وتؤيد هذا الرأى تقارير عن استخدام العوامل الكيميائية في بعض المنازعات الحالية •

وفي حين يتعين ان تجيز الاتفاقية " استخدامات مسموحا بها " معينة ، ينبغي تعريف هذه الاستخدامات بقدر ما يمكن من الايضاح ، وعند الضرورة ، ينبغي ادراج قائمة بالاستخدامات المسموح بها في مرفق للاتفاقية • ومن الواضح ان الحفاظ على القانون والنظام سيكون أحد الاستخدامات المسموح بها ، ولكن لا ينبغي تفسير ذلك على نحو واسع الى درجة ادراج حتى المنازعات المسلحة حسب التعريف الوارد لها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وفي بروتوكولي هذه الاتفاقيات اللذين اعتمدا مؤخرا •

ان الحكم الرئيسي لاتفاقية الاسلحة الكيميائية سيكون الحكم الذى يشترط الاعلان عن مخزونات الاسلحة الكيميائية ، ومنشآتها ووسائل اطلاقها وتدميرها في وقت مبكر • ونحن نشارك ممثل البرازيل رأيه الذى أعرب عنه ، ومفاده انه ينبغي ان تشكل اتفاقية الاسلحة الكيميائية تبادلا للالتزامات بين الدول التي توافق على عدم اقتناء هذه الاسلحة وتلك الدول التي تحوز هذه الاسلحة الكيميائية والتي يتوقع منها ، بدورها ، تدمير هذه الاسلحة تدميرا كاملا • ومن المستصوب لتلك الدول التي في حوزتها حاليا اسلحة كيميائية ، عند موافقتها على تدمير المخزونات من الاسلحة الكيميائية ومنشآتها وشبكات اطلاقها ، ان تضع في اعتبارها ان هذه الاسلحة ، على عكس اسلحة التدمير الشامل الاخرى ، رخيصة الثمن وسهلة الصنع نسبيا وأنه يمكن الحصول عليها اكثر من عشرين دولة لو تأخر حظر هذه الاسلحة وتدميرها تأخيرا مبالغا فيه •

والأمثل هو أن تصدر الاعلانات المفروض ان تصدرها الدول الحائزة للاسلحة الكيميائية حتى قبل توقيع الاتفاقية ، بوصف ذلك تدبيرا لبناء الثقة بغية حث الدول الاخرى وتشجيعها على الانضمام الى الاتفاقية • وعلى اى حال ، لن يوجد مبرر لارجاء هذه الاعلانات الى ما بعد توقيع الدول المعنية للاتفاقية • وثانيا ، ينبغي ان تكون هذه الاعلانات مفصلة وشاملة ، وان تشمل حجم المخزونات وطبيعتها ومكانها ، ومنشآت الانتاج ، ومنشآت تعبئة الذخيرة ، وشبكات الاطلاق ، بالاضافة الى بيان توقيت وطرق تدميرها أو التحفظ عليها • وينبغي ألا يطول الوقت بين الاعلان وتدمير المخزونات اكثر من اللازم ، وينبغي ان يبدأ بأسرع ما يمكن بعد بدء نفاذ المعاهدة •

ان وفد باكستان لم يقتنع بعد بما أكده كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في تقريرهما المشترك من أن تدمير المخزونات والمنشآت سيستغرق ١٠ سنوات ، وخاصة في ضوء البيان الذى القاه ممثل موقر لجمهورية المانيا الاتحادية في الاسبوع الماضي والذى قال فيه انه تم استحداث منشآت لتدمير العوامل السامة " بتكلفة معقولة ودون خطر على البيئة " • فاذا كان تدمير المخزونات والمنشآت سيتطلب فترة طويلة ، فاننا نقترح وضعها ، اثناء الفترة ما بين الاعلان عنها وتدميرها ، تحت نوع ما من المراقبة الدولية المباشرة أو غير المباشرة • واننا ندرك انه يتعين ايجاد حل لمشاكل تقنية ونظرية معينة تتصل بتدمير المخزونات والمنشآت وانه لم يتم بعد التوصل الى اتفاق بشأن مسائل مثل تعريف منشآت الانتاج ، ومشكلة السوابق • وهلم جرا ، ولكننا لا نعتقد انه لا يمكن التغلب على هذه المشاكل التقنية •

وستشكل اجراءات التحقق الواردة في الاتفاقية عماد هذه الاتفاقية ، وستكون أساسية لضمان تقيد جميع الاطراف بالالتزامات المتعلقة بتدمير المخزونات والمنشآت وفيما يتعلق بعدم اقتناء الاسلحة الكيميائية • ويوجد اتفاق على ان التحقق سيتطلب مزيجا من الوسائل الوطنية والدولية وعلى ان التحقق الدولي سيستلزم ، في ظروف معينة ، اجراءات تطفلية من أجل ضمان الامتثال • ومن الضرورى ان يكون هذا الاتفاق العام في المبادئ هو الاساس الذى يبنى عليه •

وفيما يتعلق باجراءات التحقق الوطنية ، من الواضح انها ستختلف من دولة الى أخرى وفقا لمستوى تطور صناعتها الكيميائية وطبيعتها • ومن الناحية الاخرى ، سيلزم تحديد طبيعة اجراءات التحقق الدولية وطابعها التطفلي بالنسبة لنوع النشاط المراد التحقق منه • فمثلا ، من الواضح أن الأمر سيتطلب شكلا ما من التفتيش الموقعي للاشراف على تدمير المخزونات والمنشآت • واننا نعتقد أنه من المفيد اجراء دراسة متعمقة للرأى الذى كررت الاعراب عنه جمهورية المانيا الاتحادية والقائل انه من الممكن اجراء تحقق موقعي دون المساس بالاسرار التجارية للصناعة الكيميائية •

وفيما يتعلق باجراءات التحقق الدولية ، نحبذ انشاء منظمة دولية مستقلة تكون لديها الموارد التقنية والمالية اللازمة للاضطلاع بجمع المعلومات ونشرها واجراء تفتيش موقعي وبعيد عن الموقع وكذلك بالتحقيق في حالات الارتياب في حدوث انتهاكات للاتفاقية • وينبغي أن يكون من السمات الاساسية لنظام التحقق تكافؤ فرص جميع الاطراف فيما يتعلق بالوصول الى المعلومات المتعلقة بالامتثال ، وبتقديم شكاوى بشأن وجود ارتياب في حدوث انتهاكات للاتفاقية • ولذلك ، لم يستطع وفدى الموافقة على الاعتماد في النهاية على مجلس الامن بغرض ضمان الامتثال للاتفاقية ، نظرا لعدم المساواة الأصيل المتضمن في اجراءات المجلس بين الاعضاء الدائمين الخمسة والدول الاخرى •

وينبغي ان تتضمن الاتفاقية احكاما تتعلق بتدابير الحماية ، وسيلزم ان تميز هذه التدابير بدقة بين القدرات الهجومية والقدرات الدفاعية • وثمة جانب هام لتدابير الحماية هذه هو تقويم الوضع غير المؤاتي الذى توجد فيه البلدان النامية فيما يتعلق بالقدرة على الحرب الكيميائية • فالبلدان النامية ليس لها تقريبا أية حماية حتى من هجوم كيميائي منخفض المستوى • وينبغي للاتفاقية أن توجد التزامات قاطعة بتقديم المساعدة الى البلدان النامية في تدريبها وتزويدها بتدابير للحماية ، وينبغي للاتفاقية ان تربط موارد محددة لهذا الغرض • وسيكون من شأن التوفر العالمي لبعض تدابير الحماية الاساسية على الاقل توفير ضمان اضافي لعدم التفكير في استخدام اسلحة كيميائية نظرا لأن أى معتد محتمل سيضطر الى استخدام اسلحة كيميائية أكثر تطورا وبالتالي الى زيادة خطر الكشف والانتقام •

ولكن ينبغي ألا تقتصر الحماية على التدابير التقنية وحدها • ويعتقد وفدى انه ، ريثما يتم تدمير مخزونات ومنشآت الاسلحة الكيميائية التي تحوزها بعض الدول تدميرا كاملا ، ينبغي أن تتضمن الاتفاقية اعادة تأكيد للالتزام المترتب على الدول بمقتضى المادة الحادية والخمسين من الميثاق ، ينبغي بموجبها ، اذا وقعت دولة ما ضحية لهجوم بالاسلحة الكيميائية ، أو التهديد بالهجوم ، أن تساعدها الدول الاخرى ، جماعة أو فرادى ، في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس •

وأخيرا ، يشارك وفدى في الآراء التي اعربت عنها بلدان كثيرة غير منحازة أو محايدة والقائلة انه ينبغي ان تتضمن اتفاقية الاسلحة الكيميائية احكاما محددة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا الكيميائية • كما ينبغي ان تتضمن حكما بشأن نقل الموارد المفرج عنها نتيجة لنزع السلاح الكيميائي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية •

وختاما ، اسمحوا لي ان اعرب مرة أخرى عن أملي في ان يخول الفريق العامل المخصص ، بعد الانتهاء من المرحلة الحالية من أعماله ، ولايته للبدء في مفاوضات محددة لوضع اتفاقية دولية لحظر الاسلحة الكيميائية •

السيد لوكيش (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، ان جلستنا العامة اليوم هي آخر جلسات اللجنة في شهر آذار/ مارس • وهي كذلك آخر جلسة تعقد بتوجيهكم الفعال • ولذا ، اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ تقدير وفد بلادى لحكمتكم وبراعتكم في القيام بمهمة رئيس اللجنة خلال هذه الفترة الهامة • ومما له عظيم الأهمية أن لجنتنا قد أفلحت في احراز تقدم بشأن بندى جدول الاعمال الهامين المتعلقين بالحظر الشامل للتجارب النووية ونزع السلاح النووى • ونحن على يقين من أنه تم وضع أساس طيب لانشاء فريقين عاملين يعنيان بهذين البندين ، وهذا يشكل سببا آخر من الاسباب التي تدعوني الى تهنئتكم مرة أخرى بوصفكم ممثل بلد اشتراكي مجاور هو الجمهورية الديمقراطية الالمانية •

ان وفد بلادى مقتنع اقتناعا راسخا بأن مساعيكم ستكون ذا عون كبير لخلفكم ، سعادة السفير بفايفر ، ممثل جمهورية المانيا الاتحادية الموقر • ونحن نتطلع الى التعاون معه في شهر نيسان / ابريل •

وأود في كلمتي اليوم ، التي ستكون موجزة ، ان أعلق على البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال اللذين يتناولان الاسلحة الكيميائية والانواع الجديدة من اسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الاسلحة والاسلحة الاشعاعية •

ويعلق وفد بلادى أهمية بالغة على مفاوضات لجنة نزع السلاح المكرسة لحظر استحداث عوامل الحرب الكيميائية وذخائر الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها ، واحتيازها أو الاحتفاظ بها بأية طريقة أخرى •

وتوفر سرعة تطور العلوم الطبيعية والفهم الأعمق للعمليات البيوكيميائية في الكائنات الحية وتطور الصناعة الكيميائية امكانيات جديدة لزيادة القدرة المدمرة لوسائل التدمير الشامل هذه ، مما يجعلها أقرب منالا وأكثر فعالية ويخلق امكانيات لانتاج وتكديس كميات هائلة من عوامل الحرب الكيميائية هذه •

ومن ثم ، فان هناك حاجة متزايدة الى عقد الاتفاقية قيد التفاوض •

وفي هذا الصدد ، فاننا نلاحظ مع التقدير التقرير المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن مفاوضاتهما الثنائية الواردة في الوثيقة CD/112 • وواضح أن هذا التقرير يستند الى تحليل تقني مفصل ، وينبغي ان ينظر اليه على انه يشكل تقدما جليا في اعداد الاتفاقية •

كما أصبح هذا التقرير وثيقة معلومات أساسية ذات فائدة بالغة للنقاش في الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية • ونأمل أن تبدأ في المستقبل القريب جدا جولة جديدة من المفاوضات الثنائية لمساعدة اللجنة على الانتقال الى النقاش النهائي بهدف عقد الاتفاقية في وقت مبكر •

وعلينا ان ندرك أنه ، في الوقت الذى يدور فيه النقاش داخل لجنة نزع السلاح ، يجرى حاليا ، حسبما تفيد تقارير الصحف استحداث اسلحة كيميائية جديدة وعوامل محسنة جديدة للحرب الكيميائية • ويبدو أن النقاش دائر حول بدء انتاج عوامل الحرب الكيميائية في بلدان أوقفت انتاج هذه العوامل • ويجرى حاليا تخصيص مبالغ اكبر من الميزانيات العسكرية لاجراء البحوث حول كيفية زيادة القدرة التدميرية للاسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية • وعلينا ان نختار اختيارا

تاريخيا ، فاما ان ننجح في حظر جميع الاسلحة الكيميائية ، واما ان يستمر تكريس عوامل الحرب الكيميائية الاكثر تدميرا ، التي تشكل حتى في الوقت الراهن خطرا جديا على الجنس البشرى ، مما يصعد من سباق التسلح •

وتعلق بلادى أهمية كبيرة على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى ينص على حظر استعمال عوامل الحرب الكيميائية • وينبغي ان يشدد في المعاهدة المقبلة على صلاحية هذا الاتفاق الهام الذى وقعه ما يربو على مائة بلد •

وقد رحب وفد بلادى بانشاء الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية ، وهو يلاحظ مع التقدير ما بذله سعادة السفير ليدغارد من جهود أثناء فترة رئاسته للفريق •

واستنادا الى المناقشات الجارية داخل الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية ، فان ثمة توافقا في الآراء بين الجديد من الوفود بشأن بعض المشاكل ، وخاصة بشأن مدى ملاءمة استعمال معيار الغرض العام والمعايير الاضافية للسمية والتصنيف الاساسي للكيماويات الأمر الذى سيمكننا من القيام بدرجات مختلفة من التحقق من الامتثال للمعاهدة المقبلة • وفي هذا الخصوص ، نود ان نشدد على دور الدول الاطراف في المعاهدة المقبلة التي من الواضح أنها ستكون ملزمة باتخاذ تدابير تشريعية داخلية لتأمين التقيد بالمعاهدة •

وينبغي ان تعمد الدولة الطرف في المعاهدة ، لدى تطبيقها معيار الغرض العام ، الى وضع طريقة لمراقبة ما ينتج من كيماويات سامة ، مع التشديد بصفة خاصة على مراقبة الكمية والاستعمال النهائي • كما ينبغي ان تضمن جميع الدول الاطراف في المعاهدة تقييم جميع الكيماويات السامة المعتزم انتاجها •

ويمكن ان يتحقق تقييم الكيماويات وكذلك مراقبة الانتاج عن طريق الاستعانة بأجهزة المراقبة الوطنية • ويمكن ان تكمل المراقبة الوطنية ، اذا اقتضى الامر ذلك ، ببعض الاجراءات الدولية في حالة وجود مزاعم •

وما فتئت الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، شأن غيرها من البلدان الاشتراكية ، تشدد منذ وقت طويل على الحاجة الى الاتفاق بأسرع ما يمكن على تدابير فعالة تستهدف الحيلولة دون المزيد من اساءة استعمال الانجازات العلمية والتكنولوجية الجديدة لاغراض عسكرية ، عامة ، ولاستحداث انتاج انواع من أسلحة التدمير الشامل أكثر تدميرا وتطورا مما هو موجود حاليا ، خاصة • ولا يمكن انكار ان العلم والتكنولوجيا قد بلغا الآن مستوى عاليا بحيث اصبح خطر استحداث أسلحة اكثر تقدما وخطورة بشكل متزايد من تلك القائمة الآن بالفعل جديا وحادا جدا • ومن ثم ، لا يمكن ان نقبل الحجج التي تطالب بأن تؤجل ثانية تسوية هذه المشكلة الجوهرية الحيوية •

ويقودنا هذا الموقف الى الاعراب مرة أخرى عن تأييدنا التام للمقترح الذى قدمه الاتحاد السوفياتي في العام الماضي بانشاء فريق خاص من الخبراء الحكوميين المؤهلين يجتمع على أساس منتظم وينظر في اعداد معاهدة الحظر العام أو اتفاقات محددة بشأن حظر انواع مفردة من أسلحة التدمير الشامل الجديدة • ووفد بلادى مستعد ، كما سبق ان شددنا في بياننا بتاريخ ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، للاشتراك في فريق كهذا في أسرع وقت تدعو اليه الضرورة • وكلما كان ذلك أسرع كان ذلك أفضل •

والآن والمجتمع العالمي يتابع بتخوف مخططات منظمة حلف شمال الاطلسي فيما يتعلق بالاسلحة النيوترونية ، فان المقترح بشأن اتفاقية تحظر انتاج الاسلحة النيوترونية وتخزينها ووزعها واستعمالها يتزايد الحاحا • ولجنة نزع السلاح تنتظر منذ سنوات ثلاث متواصلة البدء في مفاوضات حول هذه المشكلة الحيوية •

اسمحوا لي الآن ان انتقل الى البند الرئيسي التالي من جدول الاعمال ، وهو حظر الاسلحة الاشعاعية • لقد عولج هذا البند في الفريق العامل برئاسة سعادة السفير كوميفيتش الماهرة • ونحن نلاحظ مع التقدير النهج الايجابي الذى اتبعته أغلبية الوفود مما مكّن الفريق العامل من اجراء مداولات موضوعية حول تعريف الاسلحة الاشعاعية ونطاق الحظر وبعض العناصر الرئيسية الاخرى للاتفاقية المقبلة • ولكن ، رغم ما بذل من جهود كبيرة ، لم يحرز سوى تقدم متواضع في صياغة نص للفقرات الرئيسية مقبول بصفة عامة •

ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي ان احدى العقبات الرئيسية تتمثل في الخلاف حول فهم نطاق الاتفاقية ، وكذلك دورها في الاطار العام لمفاوضات نزع السلاح •

وبالرغم من اننا نعالج منظومة محتملة من منظومات الاسلحة ، فاننا على اقتناع بأن المعلومات المتوفرة تتيح حقا وضع اطار للاتفاقية متين الى حد معقول •

وينبغي في الوقت ذاته أن يكون واضحا في الأذهان ان الاتفاقية لا يمكن أن تصبح بديلا لجهود توجد حاجة ماسة اليها في ميادين أخرى شتى • فهي لا تستطيع يقينا حل مشكلة حظر الاسلحة النووية وهي اشد تعقيدا بكثير • على ان لها في هذا السياق دورا داعما هاما يتمثل في استبعاد جميع الاستعمالات الاخرى للمواد المشعة في أغراض عسكرية •

كما أن اتفاقية تحظر الاسلحة الاشعاعية لا تستطيع أن تحل مجموعة المشاكل البالغة التعقيد المتعلقة بالاستعمال السلمي للطاقة النووية ، بما فيها ايضا بعض المشاكل كخطر وقوع حوادث المفاعلات النووية في أوقات الحرب •

وأهمية المشكلة الاخيرة معروفة جيدا ، وقد تجلت في بعض وثائق القانون الدولي الهامة ، وبصفة محددة في البروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ • وسبق أن شدد عدد من الوفود على هذه الحقيقة ، ونحن نشاطر الرأى القائل ان البروتوكولين الاضافيين هما أوفى صك من صكوك القانون الدولي في هذه الحالة •

واذا نحن حاولنا دراسة المشكلة المتعلقة بمفاوضات نزع السلاح واتفاقية الاسلحة الاشعاعية ، وجدنا الوضع محيرا بعض الشيء •

ويفيد رأى الخبراء المطلعين ان لعمليات المفاعلات النووية عدة خصائص هامة • فعمليات المفاعلات النووية يجب ان تستمر في معظمها الى أجل غير مسمى ، سواء اكان المصنع ينتج طاقة أم لا • وليس من الممكن اقفال جهاز التبريد • فاذا توقف جهاز التبريد وجهاز التبريد المعدّ للطوارئ ، أعقبت ذلك كارثة وننتج عنها تلوث بيئي واسع النطاق بالنويدات المشعة • ومن المحتمل ان يكون هذا أرجح أشكال الحوادث الخطيرة •

ويمكن في الظروف العادية التحكم في المنشأة النووية تحكما موثوقا به ، الا ان ذلك يتطلب نظما متطورة من التدابير والاجهزة التقنية وكذلك عملا محكم التنظيم يقوم به موظفون ذوو كفاءات عالية •

وليس هناك ، فيما يبدو ، كبير شك في أن تعرض المفاعلات النووية للخطر ، في ظروف حرب شاملة عصرية ، أى احتمال وقوع حوادث كهذه ، سيكون كبيرا جدا • ولن تكون هناك حاجة الى هجوم مباشر • اذ يمكن للتدمير الكلي لشبكات توزيع المياه والاتصالات وغيرها من الشبكات — وهي ظاهرة شائعة جدا أثناء الحرب — أن يجعل الصيانة العادية للمفاعل ، بما في ذلك التدابير اللازمة للأمن ، أمرا متعذرا • ويبدو واضحا ان عددا ضخما من العوامل التي لا يمكن التنبؤ بها قد يؤدى الى حدوث كارثة • ونحن نرى انه من المتعذر حقا ادراج جميع هذه العناصر المعقدة والمتغيرة في اتفاقية واحدة محددة تحظر الاسلحة الاشعاعية •

ويتضح مرة أخرى من مشكلة المفاعلات النووية أن الحرب لم تعد ، في مجتمع متطور للغاية ، وسيلة يمكن ان تحل مشاكل الحياة الدولية • فقد أصبح خطر ابادة المدنية بكاملها مفرطا • وتستهدف مفاوضات نزع السلاح القضاء على هذا الخطر • غير انه يبدو من الواضح وضوحا كافيا ان حل مختلف المسائل الملموسة خطوة خطوة هو السبيل الوحيد لبلوغ الهدف العام •

ومن رأى الوفد التشيكوسلوفاكي ، ان عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الاشعاعية سيكون اسهاما قيما في هذه العملية • ونحن على استعداد للعمل مع جميع الوفود الاخرى في حل المشاكل التي لا تزال قائمة حلا فعالا قدر الامكان • ونود ان نعرب عن ايماننا الصادق بأن اللجنة سوف تكون في وضع يمكنها من تقديم مشروع اتفاقية الى الجمعية العامة في المستقبل القريب •

ويتعين ان يكون للاتفاقية نطاق واضح الصياغة يتمشى مع المبادئ العامة لمفاوضات نزع السلاح وولاية هذه اللجنة ، أى ينبغي ان يستهدف حظر أسلحة اشعاعية حسنة التعريف واستحداثها وانتاجها وتخزينها واستعمالها •

وكما سبق ان ورد في احد البيانات التي أدلى بها الوفد التشيكوسلوفاكي في الفريق العامل ، فان لمصطلح الاسلحة الاشعاعية خلفية تاريخية محددة ومدلولا متميزا مقبولا على نطاق واسع •

ان الاسلحة تستخدم ، في الحروب المعاصرة ، لاغراض مختلفة ، لا لأثرها المباشر على الانسان في ساحة القتال فحسب • فهي تستخدم أيضا لجعل العدو عاجزا عن استعمال الموارد البشرية والمادية في بلده • وتشكل المراكز السكنية في المؤخرة وشبكات النقل والقواعد الصناعية الخ أهدافا مماثلة في الاهمية ، ان لم تكن اكثر أهمية • واذا أخذت هذه الجوانب وأبعاد الحرب الشاملة بعين الاعتبار ، أمكن تقييم امكانيات نزع الاسلحة الاشعاعية وزعا عسكريا تقييما أكثر واقعية •

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : أشكر سعادة السفير لوكيتش ، ممثل تشيكوسلوفاكيا ، على بيانه وكذلك على ما وجهه الي من كلمات لطيفة للغاية •

السيد ديسيمون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة عن الانكليزية) : أود أن آخذ الكلمة لكي أرد ، باسم وفد الولايات المتحدة الامريكية ، على الملاحظات التي أبديتموها في مستهل هذه الجلسة • وأود أن أعرب لكم ، سيادة الرئيس ، ولجميع زملائي الموقرين الحاضرين هنا من خلالكم ، عن تقديرنا وامتناننا لعديد من عبارات القلق والتمنيات الطيبة والتشجيع بخصوص الحادثة التي المعتم اليها في ملاحظاتكم •

لقد أصيب الرئيس ريغان ، كما يعلم ولا شك جميع الممثلين الموقرين هنا ، بجرح من طلقة نارية أمس في واشنطن نتيجة عمل من أعمال العنف الحمقاء ضد فئة قليلة في مكان عام • ويسرني أن أنقل اليكم ، أو أن أقول لكم ، أنه وصلنا نبأ يبعث على غاية التفاؤل مفاده ان حالة الرئيس جيدة ومستقرة وأن التكهنات الطبية تشير الى شفاء كامل وعاجل •

سيادة الرئيس ، أود كذلك ان أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم ، ولزملائي الموقرين هنا من خلالكم ، أن استمرار حكومة الولايات المتحدة الامريكية هو بالطبع أمر مضمون ، وأن تلك الحكومة تؤدي عملها كاملا وفعالا بالرغم من هذا الظرف المؤسف •

وأخيرا ، سيادة الرئيس ، أشكركم مرة أخرى • وسوف ننقل رسالتكم الى واشنطن • وبالمناسبة ، أود أن أقول في ختام كلمتي ان غياب سعادة السفير فلاوري هذا الصباح لا صلة له بموضوع ملاحظاتكم وملاحظاتي • فهو متوعّك مؤقتا بسبب اصابته بما يبدو أنه فيروس محلي ، وبأمل أن يعود الى مكانه هنا في القريب العاجل •

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : اشكركم جزيل الشكر • تحياتنا الى سعادة السفير فلاوري ، ونتمنى له الشفاء التام •

حضرات المندوبين الموقرين ، لما كانت هذه هي الجلسة العامة الاخيرة في شهر آذار/ مارس ، فاني أود أن أعرب لكم جميعا عن امتناني لتعاونكم مع الرئيس خلال فترة من العمل المكثف للغاية في لجنة نزع السلاح • وقد جرى ، بفضل روح التعاون والمرونة التي سادت في هذه اللجنة خلال هذا الشهر ، تبادل لوجهات النظر جد مفيدة ومفاوضات حول عدد لا بأس به من المسائل الموضوعية •

وهكذا فقد تمكنت لجنة نزع السلاح من أن تخطو خطوة الى الامام — وان تكن محدودة للغاية — في الوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بالبنود ذات الاولوية ، ألا وهي حظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقد قامت الافرقة العاملة المخصصة الاربعة ، التي أعيد انشاؤها أو التي استؤنفت بتوجيه بارع من سلفي ، بتكثيف مفاوضاتها •

ومن دواعي ارتياحي وارتياح جميع الوفود الجالسة حول هذه المائدة — وهو ما أرجوه — انه ، بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية التي اجراها الرئيس ، تم التوصل الى اتفاق بشأن مباشرة اعمالنا الموضوعية الخاصة بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة • وقد أجرت اللجنة خلال اجتماعين غير رسميين تبادلا للآراء حول المتطلبات المسبقة لمفاوضات دولية بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومذهب الردع •

وفي هذين الاجتماعين غير الرسميين وكذلك في الجلسات العامة المكرسة لنزع السلاح النووي ، أعربت وفود عديدة عن افكار مثيرة للاهتمام وقدمت مقترحات هامة • وفي هذا الخصوص ، اسمحوا لي ان أشير فقط الى مبادرات المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي التي قدمها الوفد السوفياتي الى لجنة نزع السلاح • وتشير هذه المقترحات الى البنود الرئيسية المدونة في جدول اعمالنا • وليس ثمة شك في أنها ستدرس دراسة دقيقة وتؤخذ بعين الاعتبار في أعمالنا المقبلة •

حضرات المندوبين الموقرين ، أعتقد ان تبادل الآراء الذى أجريناه حول البندين ١ و ٢ قد أوضح أنه يمكن ، حتى في وضع دولي متوتر ، البدء بمناقشة جادة حول مسائل معقدة جدا في ميدان نزع السلاح وكذلك مواصلة هذه المناقشة •

وقد ذهبت جل الوفود الى ان هذه المناقشات ستقود اللجنة حتما الى هدف عملي جدا ، هو اعداد مفاوضات محددة بشأن نزع السلاح النووى •

ومن المحقق أنه من السابق لأوانه اليوم أن نستخلص أية نتيجة قاطعة من المناقشات المذكورة ، اذ يتعين القيام بذلك في وقت لاحق في اطار الاعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولذا ، اسمحوا لي في هذه المرحلة أن اكتفي بابداء بضعة ملاحظات أولية جدا •

لقد شددت جميع الوفود تقريبا في الاجتماعات بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الاعمال على مسيس الحاجة الى اتخاذ خطوات فعالة لازالة خطر حدوث حرب نووية وتحقيق نزع السلاح النووى • ورفضت وفود عديدة مذهب الردع وكذلك غيره من النظريات التي تبرر أى استعمال للاسلحة النووية •

وقد سلم على نطاق واسع بأهمية البدء في وقت مبكر في مفاوضات محددة حول نزع السلاح النووى • وقد شدد على ان هذه المسألة وثيقة الصلة بالبيئة الدولية • وفي هذا الصدد ، شدد العديد من الوفود على الفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي تنص على ان الزيادة في الاسلحة ، وخاصة في الاسلحة النووية، تضعف من الامن الدولي ، وان السلم الدائم لا يمكن تحقيقه الا عن طريق خفض الاسلحة والقوات المسلحة خفضا عاجلا وضخما • ورأى عدد لا بأس به من الوفود أن الوقت قد حان لاجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووى •

وقد اتجهت آراء الكثيرين الى ان لجنة نزع السلاح ينبغي ان تقوم بدور نشط في ايضاح المسائل التي ستتناولها المفاوضات وبدء تلك المفاوضات • ولكن من دواعي الاسف العميق أنه لم يتسن التوصل الى توافق في الآراء بشأن انشاء فريقين عاملين معنيين بالبندين ١ و ٢ • وسوف يتعين على اللجنة ان تعالج المقترحات الخاصة بذلك في وقت لاحق •

وينبغي ألا يمنعنا عدم الاستجابة بسرعة وبشكل ايجابي الى هذه المسألة من التصدى ، في المستقبل الوشيك وبشكل أكثر تفصيلا ، لمسائل مثل تعيين المتطلبات المسبقة للمفاوضات وتحديد عناصرها الرئيسية •

وفي رأيي أن أول تبادل للآراء أجرى حتى الآن قد تكشف عن المشاكل الرئيسية التالية في هذا الصدد :

أى الدول ينبغي أن تشترك في المفاوضات ، والى أى حد ؟

كيف ينبغي تطبيق مبدأ عدم الانتقاص من الأمن ؟

ما هي العلاقة التي ينبغي ان توجد بين تدابير نزع السلاح النووى وخطوات نزع الاسلحة التقليدية وتعزيز الأمن الدولي ؟

سوف يتعين على خلفائي الموقرين ولجنتنا بأكملها الاجابة على هذه الاسئلة خلال المدة المتبقية من الدورة • وهنا ، كما في غير ذلك من الحالات ، ينبغي ان نضع في اعتبارنا المبادئ ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية • أما فيما يتعلق بالاشتراك ، فان هذه الوثيقة تنص في الفقرة ٢٨ على ما يلي " ورغم ان نزع السلاح مسؤولية تقع على جميع الدول ، فان على الدول الحائزة للاسلحة النووية المسؤولية الاولى عن نزع السلاح النووى ، وعليها ايضا ، بالاشتراك مع الدول الاخرى التي لها أهمية عسكرية ، مسؤولية وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه • ولهذا فمن المهم ضمان مشاركتها بصورة نشطة " •

وأعتقد ان هذه المسائل تتصل ايضا بمسألة حظر التجارب النووية التي سنتناولها لجنة نزع السلاح في الاجتماعين غير الرسميين المقبلين • وسوف تكون المشاورات التي يجريها الرئيس نافعة جدا في تحديد البنود المحددة لهذين الاجتماعين • فقد اثبتت هذه المشاورات قيمتها في شهر آذار/ مارس • هل لي ان أؤكد لخلفي السيد بفايفر ، سفير جمهورية المانيا الاتحادية ، تعاوني التام معه في هذه المسألة وكذلك في غيرها من المسائل •

لقد شددت في مستهل بياني على الاهمية الكبيرة للمفاوضات الجارية في أفرقتنا العاملة المخصصة الاربعة • فقد دخل الفريق العامل المخصص للاسلحة الاشعاعية مرحلة جديدة من أعماله بالتفاوض على مشاريع النصوص المقدمة من رئيسه • ونأمل كلنا ان تفضي هذه العملية الى القيام على وجه السرعة بصياغة مشروع معاهدة مناظرة • والفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح منهمك في دراسة أولية للمراحل والتدابير المحددة للبرنامج ستكون ذا أهمية كبيرة بالنسبة للدورة الاستثنائية المقبلة المكرسة لنزع السلاح • وأحرز الفريقان العاملان المخصصان للاسلحة الكيميائية ولضمانات الامن السلبية بعض التقدم في تحديد العناصر الرئيسية لاتفاقين دوليين مناظرين أو غيرهما من التدابير •

وفي هذا الصدد ، حصل الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية على دعم ينم عن اقتدار من خبراء مشهورين هم بين ظهرانينا في هذه الايام •

حضرات المندوبين الموقرين ، هل لي أن اغتنم هذه الفرصة لاناشدكم جميعا ان تدفعوا عجلة المفاوضات داخل الافرقة العاملة المخصصة الى الامام بكل الوسائل بغية احراز نتائج ملموسة قبل موعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رؤساء الافرقة العاملة على تعاونهم الوثيق المثمر معي •

واذ أدرك التقدم المحرز في أعمالنا ، لا يسعني الا ان أعرب عن قلقي لعدم تمكن لجنة نزع السلاح من الاستجابة بشكل كاف الى المقترحات الخاصة بانشاء فريق عامل مخصص يعنى بعدم اقامة اسلحة نووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها حاليا مثل هذه الاسلحة ، وفريق خبراء مخصص يعنى بأنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة • فهذه المسائل وكذلك غيرها من المسائل المعقدة يمكن حلها اذا توفرت لها الارادة السياسية من جميع الجوانب •

وختاما ، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن شكرى لجميع الوفود على تفهمها لمهامي الشاقة • كما أود أن أشكر سعادة السفير جاييال ، ممثل الامين العام للامم المتحدة وأمين

لجنة نزع السلاح ، ونائبه السيد بيراساتيغوى ، وجميع موظفي الأمانة ، بما فيهم المترجمون الشفويون والتحريريون • فقد عاونوني ، من خلال عملهم الدائب ، معاونة كبيرة في انجاز مهامي •

وأتمنى لخلفي ، السفير بفايفر ، التوفيق في القيام بمهام منصبه المسؤول خلال شهر نيسان / ابريل •

لقد طلب الي الرئيس القادم للجنة نزع السلاح ، السفير بفايفر ، سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أن أعلن أنه سيعقد مشاورات غير رسمية في قاعة المؤتمرات رقم ١ غدا ، يوم الاربعاء ، الساعة ١٥/٠٠ ، بهدف التوصل الى اتفاق على المواضيع المحددة التي ستدرس في اطار البند ١ في الاجتماعات غير الرسمية التي ستعقد يومي ٦ و ١٣ نيسان / ابريل ، وكذلك تبادل الآراء حول بعض المسائل التنظيمية •

سوف تعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ٢ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٣٠ •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠